

التدخلات الأجنبية وأزمة بناء نظام أمني إقليمي مستقل

الخليج بين الحماية والتدويل

الحلقة الأولى

وحدة أبحاث طوى

لا يمكن فهم بنية الأمن في الخليج من خلال تاريخ الحروب والنزاعات الحدودية وحده، كما لا يمكن اختزالها في التنافس السعودي - الإيراني أو في الانقسامات العربية - الإيرانية والمذهبية والقومية. فقد تشكّل النظام الخليجي الحديث، منذ القرن التاسع عشر على الأقل، داخل علاقة غير متكافئة بين المجتمعات والدول المحلية من جهة، والقوى البحرية والاستعمارية الكبرى من جهة أخرى. ولذلك لم يكن التدخل الأجنبي حادثاً عارضاً طرأ على نظام إقليمي مكتمل، بل كان أحد العناصر التي شاركت في تشكيل الدول وحدودها وعلاقاتها الخارجية وعقائدها الأمنية.

وقد وصف المؤرخ جيمس أونلي النظام البريطاني في الخليج بأنه صورة من صور "الإمبراطورية غير الرسمية"، قامت على شبكة من المعاهدات والوكلاء السياسيين والحماية البحرية والعلاقات الشخصية مع حكام الساحل، من دون إخضاع معظم المشيخات الخليجية للإدارة الاستعمارية المباشرة. وكان هذا النظام ممتدّاً بين عامي 1820 و1971، وهي المدة التي تشكلت خلالها الحدود السياسية والقواعد الأساسية للعلاقات بين بريطانيا ومشيخات الخليج¹.

¹ James Onley, "Britain's Informal Empire in the Gulf, 1820–1971," Journal of Social Affairs, Vol. 22, No. 87, 2005, pp.38ff

ويورد كتاب أونلي اللاحق تحليلًا أوسع للدور الذي أدّاه المقيمون والوكلاء البريطانيون والتجار والحكام المحليون في تثبيت النفوذ البريطاني على "الجهة العربية" للهند البريطانية².

ولا تعني هذه القراءة أن حكام الخليج كانوا مجرد أدوات فاقدة للإرادة؛ إذ دخلت الأسر الحاكمة في علاقات الحماية البريطانية لأسباب تتعلق بالصراعات المحلية، وتأمين التجارة، ومواجهة المنافسين الداخليين والإقليميين. لكن التفاوت الهائل في القوة بين الطرفين جعل بريطانيا قادرة على تحديد شروط الحماية، وضبط العلاقات الخارجية، والتدخل في مسائل الخلافة والحدود والملاحاة. ومن ثم، كانت الحماية علاقة تبادلية جزئيًا، لكنها لم تكن علاقة متكافئة.

وتبين روزماري سعيد زحلان، في كتابها عن نشأة دول الخليج الحديثة، أن انتقال الكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان من المشيخات المحمية إلى الدول المستقلة لم يكن مجرد تطور داخلي طبيعي، بل جرى في ظل شبكة طويلة من الاعتماد السياسي والاستراتيجي على بريطانيا. وقد شاركت تلك الشبكة في صياغة المؤسسات والحدود والاعتراف الدولي بالدول الناشئة، ثم تركت بعد الانسحاب البريطاني سؤالاً مفتوحًا حول القوة التي ستتولى حماية النظام الجديد³.

وبذلك لم يبدأ الوجود الأجنبي في الخليج مع الولايات المتحدة أو مع اكتشاف النفط. فالنفط أعاد تعريف أهمية المنطقة وضاعف مستوى التدخل فيها، لكنه بُني فوق بنية أقدم كان الخليج فيها جزءًا من المجال الاستراتيجي البريطاني المرتبط بحماية الهند وطرق التجارة البحرية. وتؤكد الدراسات التاريخية الحديثة أن السياسة البريطانية لم تكن مقتصرة على مكافحة ما وصفته لندن آنذاك بـ"القرصنة"، بل كانت تهدف إلى السيطرة على المجال البحري ومنع القوى الأوروبية المنافسة من تأسيس مواقع لها، وإخضاع النشاط الملاحي لمنظومة أمنية تقودها بريطانيا. ويستعرض آش روسيتر هذه العملية بوصفها سلسلة من "أنماط الحماية" التي جمعت بين القوة البحرية

² James Onley, *The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth-Century Gulf*, Oxford University Press, 2007, pp.95ff

³ Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman*, Unwin Hyman Ltd, London, 1989, pp.58ff

والترتيبات المحلية وبناء قوات تابعة أو حليفة، بدل الاعتماد الدائم على الاحتلال المباشر⁴.

ومع تراجع الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إعلان الانسحاب من شرق السويس، لم ينتقل الخليج إلى حالة من الاستقلال الأمني الكامل. بل انتقل تدريجيًا من نظام حماية بريطاني إلى نظام أمني أميركي. وقد حدث هذا الانتقال عبر مراحل: الدعم الأميركي لإيران والسعودية في إطار سياسة "العمودين المتساندين"، ثم إعلان مبدأ كارتر، ثم الانتشار البحري خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وأخيرًا تثبيت قواعد عسكرية واسعة بعد غزو الكويت سنة 1990.

ولا ينبغي تفسير هذا الانتقال بكونه مجرد استبدال قوة خارجية بأخرى. فقد اختلف النموذج الأميركي عن النموذج البريطاني في أدواته وحجمه ومؤسساته. فبريطانيا أدارت الخليج في الغالب من خلال المقيميات والمعاهدات والحماية البحرية والنفوذ السياسي، بينما بنت الولايات المتحدة نظامًا أكثر تعقيدًا، يقوم على القواعد الجوية والبحرية، والقيادات العسكرية، والتسليح المتقدم، والإنذار المبكر، والاستخبارات، والدفاع الصاروخي، والتخزين المسبق للمعدات.

ومع ذلك، يشترك النموذجان في سمة أساسية: لم يكن أمن الخليج يُعرّف داخل مؤسسة إقليمية تشمل جميع الدول المطلة عليه، بل من خلال قوة خارجية تحدد الحلفاء والخصوم ومصادر التهديد المقبولة.

وينطلق نقاشنا هنا من فرضية أن هذا النمط أنتج أمنًا انتقائيًا أكثر مما أنتج أمنًا إقليميًا شاملاً. فقد أمن بعض الدول من أخطار محددة، لكنه زاد شعور دول أخرى بالتهديد، ودفعها إلى تطوير أدوات عسكرية مضادة أو إلى البحث عن تحالفات خارجية موازية. ولذلك، لم يكن الوجود العسكري الأجنبي عامل استقرار أو عامل اضطراب بصورة مطلقة؛ بل كان يحمل الوظيفتين في الوقت نفسه.

⁴ Ash Rossiter, Security in the Gulf: Local Militaries before British Withdrawal, Cambridge University Press, 2020, p.6ff

فقد أسهم التدخل العسكري الدولي سنة 1991 في إنهاء الاحتلال العراقي للكويت واستعادة سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة. لكن الحرب نفسها تحولت إلى نقطة انطلاق لترسيخ وجود عسكري أجنبي طويل الأمد، وبناء منظومة قواعد واتفاقيات دفاع ثنائية لم تكن جزءاً من نظام أمن جماعي تشترك فيه بقية دول المنطقة.

ومن هنا لا بد من التمييز بين ثلاثة مفاهيم كثيراً ما تُخلط:

أولاً، حماية الدولة من عدوان مباشر، كما حدث في حالة الكويت.

ثانياً، الحماية الدائمة للنظام الإقليمي القائم، بما يتضمن حماية تدفق الطاقة والمصالح الاقتصادية والتحالفات السياسية.

ثالثاً، حماية النظام السياسي الحاكم، حين تمتد العلاقة الأمنية الخارجية إلى المحافظة على الاستقرار الداخلي أو دعم السلطة في مواجهة خصومها في الداخل أو خلف الحدود.

ولا تتطابق هذه المستويات دائماً. فقد يخدم التدخل الخارجي بقاء الدولة وسيادتها في حالة، لكنه يقلص استقلال قرارها الاستراتيجي في حالة أخرى. وقد تزداد قدرة النظام الحاكم على البقاء، من دون أن تتطور بالضرورة قدرة الدولة الوطنية على الدفاع المستقل.

ويرى غريغوري غوس أن العلاقات الدولية في الخليج لا يمكن تفسيرها بالانقسام المذهبي أو بالصراع العربي - الإيراني وحدهما؛ لأنها تشكلت من خلال التفاعل بين السياسة الداخلية، وتنافس الدول على النفوذ، ودور القوى الكبرى. ويؤكد غوس أن ميزان القوى الخليجي ظل شديد التأثير بتغير الأنظمة السياسية والحروب والتدخلات الخارجية، أكثر مما تأثر بوجود مؤسسات إقليمية مستقرة قادرة على تنظيم المنافسة⁵.

ولذلك يطرح السؤال المركزي الآتي: هل أسهمت الحماية الخارجية في بناء استقرار مستدام للخليج، أم أنها عالجت أزمات محددة مع إعادة إنتاج أسباب التوتر والتبعية

⁵ F. Gregory Gause III, The International Relations of the Persian Gulf, Cambridge University Press, Cambridge, 2010, p.181

الأمنية على المدى الطويل؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة: كيف تشكل نظام الحماية البريطانية في الخليج؟ وكيف انتقلت وظيفته إلى الولايات المتحدة؟ ولماذا لم يؤدّ استقلال دول الخليج إلى استقلال نظامها الأمني؟ وما أثر القواعد الأجنبية واتفاقيات الدفاع ومبيعات السلاح في موازين القوى الإقليمية؟ وكيف تنظر إيران والعراق ودول مجلس التعاون إلى مفاهيم الأمن والتهديد؟ وهل يمكن تأسيس نظام أمني خليجي لا يقوم على استبعاد إحدى القوى الرئيسية المطلة على الخليج؟

معضلة الأمن

يوفر مفهوم "معضلة الأمن" مدخلاً أساسياً لفهم ديناميات الخليج. وقد شرح روبرت جيرفس أن السياسات التي تتخذها دولة لتعزيز أمنها يمكن أن تقلل أمن الدول الأخرى، حتى عندما تكون نيات الدولة الأولى دفاعية. وينشأ ذلك لأن الدول لا تستطيع التأكد بصورة كاملة من نيات بعضها بعضاً، ولأن كثيراً من القدرات العسكرية يمكن استخدامها دفاعياً وهجومياً في الوقت نفسه⁶.

ينطبق هذا المفهوم على الخليج بوضوح. فعندما تستضيف دولة خليجية قاعدة عسكرية أجنبية، فإنها قد تنظر إليها بوصفها ضماناً دفاعية ضد الغزو أو الابتزاز الإقليمي. لكن الدولة المقابلة لا ترى فقط الغرض المعلن للقاعدة، بل تنظر إلى قدراتها الفعلية: الطائرات بعيدة المدى، والصواريخ، وأنظمة الاستطلاع، والقدرة على شن عمليات هجومية.

وعلى هذا الأساس، قد ترى إيران، مثلاً، أن القواعد الأميركية في الخليج ليست مجرد منشآت لحماية الدول المضيفة، بل جزء من شبكة حصار أو بنية جاهزة للهجوم عليها. ورداً على ذلك، توسع قدراتها الصاروخية والبحرية والطائرات المسيّرة والقوات غير النظامية. ثم تنظر دول الخليج إلى هذه القدرات الإيرانية بوصفها دليلاً إضافياً على ضرورة استمرار الحماية الأجنبية.

⁶ Jervis, Robert. "Cooperation Under the Security Dilemma." World Politics, vol. 30, no. 2, 1978, pp. 167–214. JSTOR, <https://doi.org/10.2307/2009958>. Accessed 3 Aug. 2026.

لا يعمل أي من الطرفين، في هذه الحالة، بالضرورة وفق خطة مسبقة للحرب. لكن سلوك كل طرف يعزز مخاوف الآخر، فتنتقل المنطقة من مستوى إلى آخر من العسكرية من دون أن يزداد شعور جميع الأطراف بالأمن.

وتتضاعف المعضلة عندما يكون السلاح ذا طبيعة هجومية ظاهرة. فطائرات القصف بعيدة المدى، والصواريخ الباليستية، والقواعد القادرة على دعم عمليات خارج الحدود، تختلف في دلالتها عن التحصينات الدفاعية المحدودة. وقد بيّن جيرفس أن إمكان التمييز بين السلاح الدفاعي والهجوم، وما إذا كان الدفاع أو الهجوم أكثر فاعلية، يؤثران مباشرة في شدة معضلة الأمن وإمكان التعاون بين الدول.

مركب الأمن الإقليمي

يقدم باري بوزان وأولي ويفر مفهوم "مركب الأمن الإقليمي"، ومفاده أن أمن الدول المتجاورة مترابط إلى درجة لا يمكن معها تحليل أمن كل دولة بصورة منفصلة. فالتحديات تنتقل عبر الجوار الجغرافي بسرعة أكبر من انتقالها بين المناطق المتباعدة، وتصبح عمليات التهديد والتحالف والتسلح مرتبطة داخل إقليم واحد⁷.

ومن هذا المنظور، لا يمكن بناء أمن السعودية أو الإمارات أو قطر أو البحرين بمعزل عن أمن إيران والعراق وعمان والكويت. وقد تستطيع دولة معينة تحقيق تفوق عسكري مؤقت أو حماية ثنائية قوية، لكن الأمن الإقليمي لا يتحقق ما دامت بقية الدول ترى أن الترتيب القائم يستهدفها أو يستبعداها.

ويكشف هذا المفهوم أحد أوجه القصور في النظام الخليجي الحالي: فالاعتماد الأمني المتبادل بين دول الخليج حقيقة جغرافية واستراتيجية، لكن المؤسسات القائمة لا تعكس هذا الاعتماد بصورة شاملة. فمجلس التعاون يضم الدول العربية الست، لكنه يستبعد إيران والعراق، وهما من أكبر القوى المظلة على الخليج. وفي المقابل، تطرح إيران صيغاً أمنية إقليمية تشك دول مجلس التعاون في أهدافها وضماناتها.

⁷ Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, 2003, pp.39ff

لذلك تعيش المنطقة داخل مركّب أمني واحد، لكنها لا تمتلك مؤسسة واحدة تديره.

الاختراق الخارجي

لا ينظر بوزان وويفر إلى القوى الكبرى على أنها تنشئ جميع الصراعات الإقليمية من الصفر؛ فالتنافسات الإقليمية تملك جذورها المحلية والتاريخية. لكن القوى الخارجية تستطيع اختراق المركّب الأمني، ودعم أطرافه، وتغيير موازين القوة داخله، أو تحويل النزاعات المحلية إلى جزء من منافسات عالمية. ويشير كتابهما إلى أن الأنماط الأمنية الإقليمية تبقى فاعلة حتى عند تغير النظام الدولي، لأن القوى الخارجية قد تدعم الخصومات القائمة لكنها لا تكون بالضرورة هي التي أنشأتها.

وينطبق ذلك على الخليج؛ فالولايات المتحدة لم تنشئ النزاع العربي - الإيراني أو التنافس السعودي - الإيراني، لكنها أثرت بعمق في شكلهما وموازينهما. كما لم تنشئ بريطانيا جميع النزاعات الحدودية، لكنها شاركت في رسم الحدود وإدارة الخلافات وصياغة الاتفاقيات التي استندت إليها الدول لاحقاً. ومن ثم، ينبغي تجنب تفسيرين مبسطين:

الأول يحمل القوى الأجنبية مسؤولية كل أزمات الخليج، وينفي مسؤولية الفاعلين المحليين.

والثاني يعامل التدخل الأجنبي بوصفه استجابة محايدة للأخطار الإقليمية، ويتجاهل دوره في إعادة توزيع القوة وإدامة الانقسام.

التوازن الخارجي والاعتماد الأمني

تستطيع الدول أن تواجه التهديدات من خلال بناء قدراتها الذاتية، وهو ما يسمى "التوازن الداخلي"، أو من خلال التحالف مع قوة أخرى، وهو "التوازن الخارجي".

وقد اعتمدت الدول الخليجية الصغيرة، بسبب محدودية السكان والمساحة والعمق الاستراتيجي، على التوازن الخارجي بدرجات مرتفعة. كما اعتمدت السعودية، رغم مساحتها ومواردها، على الدعم الغربي في مجالات الإنذار المبكر والصيانة والذخائر والاستخبارات والتخطيط العملياتي.

ولا يعني ذلك أن هذه الدول لا تمتلك جيوشًا أو قدرات وطنية، بل يعني أن فاعلية منظوماتها الدفاعية ترتبط بشبكات تقنية ولوجستية أجنبية. فالتأثر أو منظومة الدفاع الجوي لا تعمل مستقلة عن التدريب والبرمجيات وقطع الغيار والمعلومات الاستخباراتية وأنظمة القيادة والسيطرة.

ومن هنا يمكن الحديث عن التبعية الأمنية المركبة، وهي التبعية التي لا تظهر فقط في وجود الجنود الأجانب، بل في اعتماد الدولة على الخارج في:

- المعلومات الاستخباراتية

- الإنذار المبكر

- الأقمار الاصطناعية

- صيانة الأسلحة

- الذخائر وقطع الغيار

- البرمجيات والتحديثات

- التدريب والتخطيط العملياتي

- تحديد العقيدة العسكرية ومصادر التهديد.

وقد تمتلك الدولة ميزانية عسكرية ضخمة، لكنها تظل عاجزة عن خوض حرب طويلة أو تشغيل كامل منظوماتها من دون الدولة المنتجة للسلاح. وهذه هي "مفارقة التسليح التابع": ارتفاع الإنفاق العسكري لا يؤدي تلقائيًا إلى الاستقلال الدفاعي، وقد يؤدي أحيانًا إلى تعميق الاعتماد على المورد الخارجي.

أمن الدولة وأمن النظام

لا بد كذلك من الفصل بين مفهومين: أمن الدولة وأمن النظام. يرتبط أمن الدولة بحماية الأرض والسكان والسيادة من العدوان الخارجي. أما أمن النظام فيتعلق ببقاء النخبة الحاكمة وقدرتها على مواجهة المنافسين والاضطرابات الداخلية والضغط السياسية.

وقد تتقاطع الوظائفتان، لكنهما ليستا متطابقتين. فقد تعزز اتفاقية دفاع أجنبية قدرة الدولة على ردع الغزو، لكنها قد تمنح النظام الحاكم في الوقت نفسه دعمًا سياسيًا وأمنيًا يعزز موقعه الداخلي.

ويشير غريغوري غوس، في دراساته عن الملكيات النفطية، إلى أن التحديات الأمنية في دول الخليج لا تنفصل عن طبيعة نظم الحكم، وأن تقييم التحالفات والسياسات الخارجية يتطلب الربط بين التهديد الخارجي وأمن النظام السياسي الداخلي⁸.

وهذا يفسر لماذا قد تستمر علاقات الحماية حتى بعد تراجع الخطر العسكري المباشر. فالتحالف الخارجي لا يؤدي وظيفة ردعية فقط، بل يصبح جزءًا من بنية الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري للنظام.

الجزور التاريخية لنظام الحماية في الخليج

1- من التوسع البرتغالي إلى التنافس الأوروبي

بدأ التدخل الأوروبي العسكري المنظم في الخليج مع التوسع البرتغالي في المحيط الهندي مطلع القرن السادس عشر. وكان الهدف الأساسي هو التحكم في التجارة البحرية والطرق المؤدية إلى الهند والبحر الأحمر والخليج، وليس احتلال المناطق الداخلية الواسعة.

وقد مثلت السيطرة على هرمز سنة 1515 نقطة مركزية في المشروع البرتغالي، لأنها مكّنت البرتغاليين من مراقبة مدخل الخليج وفرض الضرائب والقيود على السفن.

⁸ F. Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States, Council on Foreign Relations Press, New York, 1994, pp.120ff

ومع تراجع النفوذ البرتغالي، دخل الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون في منافسة تجارية واستراتيجية. لكن بريطانيا استطاعت، عبر شركة الهند الشرقية وتفوقها البحري، أن تجعل الخليج جزءًا من منظومة الدفاع عن الهند البريطانية.

2 - الحملات البريطانية وإنتاج خطاب "أمن الملاحة"

قدمت بريطانيا حملاتها العسكرية ضد القواسم في رأس الخيمة وموانئ الساحل بوصفها عمليات لمكافحة "القرصنة" وحماية الملاحة. غير أن عددًا من الدراسات التاريخية راجع هذا الوصف، مبينًا أن الصراع كان مرتبطًا كذلك بالتنافس التجاري والسيطرة البريطانية على المجال البحري وإقصاء القوى المحلية والمنافسين الأوروبيين.

ويستعرض روسيتر حملتي 1809 و1819 - 1820 وما أعقبهما من ترتيبات بوصفهما جزءًا من عملية أوسع لتثبيت السيطرة البريطانية على الطريق البحري إلى الهند. كما يحيل إلى أعمال تاريخية ناقشت العلاقة بين السياسة البحرية البريطانية ومعاهدة السلام العامة لسنة 1820، ومنها دراسة باتريشيا دوبيسون عن القواسم والمعاهدة⁹.

ولا يعني نقد المصطلح البريطاني إنكار وقوع غارات وصراعات بحرية، بل يعني أن وصف طرف محلي كامل بـ"القرصنة" كان يؤدي وظيفة سياسية، لأنه منح بريطانيا مبررًا لتدمير أساطيل وموانئ وإعادة تنظيم الملاحة وفق مصالحها.

3 - معاهدة 1820 وبداية نظام المعاهدات

أعقبت الحملة البريطانية معاهدة السلام العامة لسنة 1820، ثم الهدنة البحرية لسنة 1835 والهدنة الدائمة لسنة 1853، قبل أن تُفرض الاتفاقيات الحصرية في أواخر القرن التاسع عشر.

⁹ Patricia R. Dubuisson, "Qasimi Piracy and the General Treaty of Peace, 1820," Institute of Islamic Studies McGill University, Montreal, MA Thesis, Sep.1975, p.89ff;
<https://tinyurl.com/yctsbhwp>

وأنتجت هذه المعاهدات نظامًا تدريجيًا نقل بريطانيا من قوة بحرية تتدخل عند الضرورة إلى قوة مهيمنة على العلاقات الخارجية والأمن البحري للمشيكات.

ويصف أونلي هذه البنية بأنها "سياسة حماية" قامت على التعاون غير المتكافئ بين الحكام العرب والمقيم البريطاني. فلم تكن الحماية مجرد إملاء أحادي في كل الحالات، لأن الحكام استخدموها لتعزيز مواقعهم ومواجهة الخصوم، لكن بريطانيا احتفظت بالقدرة الأكبر على تحديد قواعد العلاقة وقيودها¹⁰.

4 - الإمبراطورية غير الرسمية

لم تحكم بريطانيا الكويت أو البحرين أو قطر أو الإمارات بالطريقة نفسها التي حكمت بها الهند. لم تكن هناك إدارة استعمارية بريطانية كاملة تحل محل الحكام المحليين. ولهذا استخدم أونلي مفهوم "الإمبراطورية غير الرسمية" لوصف نظام احتفظ فيه الحكام بإدارة شؤونهم الداخلية، بينما فرضت بريطانيا قيودًا جوهرية على سياساتهم الخارجية والدفاعية.

كان النظام أقل كلفة من الاحتلال المباشر وأكثر قدرة على الاستمرار، لأنه اعتمد على النخب المحلية والوكلاء والتجار وشبكات الوساطة. كما سمح لبريطانيا بالتحكم في المنطقة مع تجنب مسؤوليات الإدارة الاستعمارية الكاملة.

لكن هذه الصيغة تركت أثرًا طويل الأمد: فقد تشكلت الدولة الخليجية الحديثة وهي تفصل ضمنيًا بين السيادة الداخلية والحماية الخارجية. فالحاكم يدير المجتمع والدولة، بينما توفر قوة أجنبية الإطار الأمني الأوسع.

¹⁰ James Onley, The Politics of Protection in the Gulf: The Arab Rulers and the British Resident in the Nineteenth Century, New Arabian Studies, Vol. 6, 2004, p. 71ff;
<https://tinyurl.com/kh93m47a>

وعندما انسحبت بريطانيا سنة 1971، لم يكن السؤال فقط: كيف تدافع الدول الجديدة عن أراضيها؟ بل كان أيضاً: من سيرث الوظيفة الخارجية التي أدتها بريطانيا طوال قرن ونصف تقريباً؟

5 - الحماية البريطانية وحدود السيادة

ساعدت بريطانيا في تثبيت بعض الأسر الحاكمة وضبط حركة التجارة بما يخدم مصالحها، وتقليل الصراعات البحرية، لكنها قيّدت في الوقت نفسه قدرة المشيخات على ممارسة سياسة خارجية مستقلة. وقد شاركت في إدارة النزاعات الحدودية والاعتراف بالحكام وترتيب الخلافة والتفاوض بشأن الامتيازات النفطية.

ولهذا لا ينبغي تقديم مرحلة الحماية بوصفها مرحلة استقرار محض، ولا بوصفها استعماراً مباشراً بسيطاً. كانت نظاماً مركباً أسهم في تقليص بعض صور العنف، لكنه جعل الأمن والاستقرار مرتبطين بإرادة قوة خارجية.

وتظهر هنا المفارقة التي ستستمر في العهد الأميري: كلما وفرت القوة الخارجية حماية أكبر، أصبحت الدولة المحلية أقل قدرة على بناء نظام دفاعي وإقليمي مستقل عنها.

6 - النفط والتحول من حماية الطريق إلى حماية المورد

غيّر اكتشاف النفط معنى الخليج في الاستراتيجية الدولية. فقبل النفط، كانت الأهمية الأساسية للمنطقة مرتبطة بطريق الهند والتجارة والموانئ. وبعد النفط، أصبحت حماية الإنتاج والمنشآت والأسواق وطرق التصدير جزءاً من أمن الاقتصاد الدولي.

وقد درست زحلان عملية انتقال المشيخات من اقتصادات اللؤلؤ والتجارة إلى الدول النفطية، موضحة أن الثروة الجديدة لم تنه الاعتماد الخارجي، بل أعادت تشكيله. فقد احتاجت الدول إلى شركات النفط والخبرات والتقنيات والحماية الدولية، في الوقت الذي منحها فيه العائدات قدرة أكبر على بناء الإدارة والمؤسسات وشراء السلاح¹¹.

¹¹ Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, op.cit., pp.22ff, 152, 124

وبذلك نشأ شكل جديد من العلاقة: تملك الدول الخليجية الموارد المالية، بينما تملك القوى الصناعية التكنولوجية والأسواق والقوة العسكرية اللازمة لحماية تدفق الطاقة.

ولم يعد التدخل الغربي يُبرَّر فقط بحماية دولة حليفة، بل بحماية "المصلحة الدولية" في استمرار تدفق النفط. وهذا التحول هو الذي سيمهد لاحقاً لإعلان الولايات المتحدة أن السيطرة على الخليج أو تعطيل تدفق الطاقة يمسان مصالحها الحيوية مباشرة.

وهكذا، يتضح من الجذور التاريخية أن الحضور الأجنبي لم يكن مجرد استجابة لاحقة لضعف دول الخليج؛ بل شارك في تشكيل الدولة الخليجية ونظامها الأمني منذ مرحلة مبكرة.

وقد تطورت العلاقة عبر أربع حلقات مترابطة، بدأت بالسيطرة على الطرق البحرية، ثم انتقلت إلى نظام المعاهدات والحماية، ثم ارتبطت بحماية النفط والأسواق، وأخيراً تحولت إلى قواعد وتحالفات عسكرية دائمة.

ومن هنا، لا يُطرح سؤال الاستقلال الأمني الخليجي بوصفه مسألة تقنية تتعلق بزيادة عدد الجنود أو شراء المزيد من الأسلحة، بل بوصفه مسألة تاريخية وسياسية تتعلق بقدرة دول المنطقة على الانتقال من نظام حماية تديره قوة خارجية إلى نظام إقليمي تديره الدول المطلة على الخليج نفسها.

ولا يعني ذلك إلغاء العلاقات مع القوى الدولية أو افتراض إمكان عزل الخليج عن الاقتصاد والسياسة العالميين. المقصود هو التمييز بين التعاون الدولي وبين التبعية الأمنية، وبين العلاقات الدفاعية المتوازنة وبين نظام تصبح فيه القوة الأجنبية المرجع النهائي للحرب والسلام.

الانسحاب البريطاني وإعادة توزيع القوة في الخليج

1 - قرار الانسحاب: أزمة مالية أم تحول استراتيجي؟

أعلنت حكومة هارولد ويلسون في يناير 1968 عزمها إنهاء الوجود العسكري البريطاني الدائم في الخليج وسحب قواتها من "شرق السويس" قبل نهاية سنة 1971. وجاء القرار في سياق أزمة مالية واقتصادية بريطانية متراكمة، تفاقت مع تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني في نوفمبر 1967 وارتفاع كلفة الالتزامات العسكرية الخارجية. وتقر الرواية الرسمية البريطانية بأن أزمة العملة والضغط الاقتصادي دفعت حكومة ويلسون إلى إعلان الانسحاب التدريجي من شرق السويس بعد أسابيع من خفض قيمة الجنيه¹².

لكن تفسير الانسحاب بالعامل المالي وحده يبقى قاصرًا؛ لأنه كان أيضًا تعبيرًا عن تراجع القدرة الإمبراطورية البريطانية، وانتقال مركز الثقل الغربي إلى الولايات المتحدة، وارتفاع كلفة الجمع بين دولة الرفاه في الداخل والإمبراطورية العسكرية في الخارج. وتبين دراسة شوتارو ساتو، المعتمدة على وثائق بريطانية واسعة، أن الانسحاب لم يكن عملية عسكرية بسيطة، بل مسارًا تفاوضيًا معقدًا ارتبط بمستقبل البحرين وقطر والإمارات، وبمحاولات بريطانيا تجنب أن يؤدي خروجها إلى انهيار التوازنات التي بنتها خلال حقبة الحماية¹³.

ولا ينبغي وصف ما حدث بأنه "انسحاب كامل" من الخليج؛ إذ أنهت بريطانيا مسؤولياتها الرسمية عن الحماية والمعاهدات الدفاعية، لكنها أبقت علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول المستقلة. بل إن الأدلة العملية تؤكد أن بريطانيا غادرت بصفتها قوة عسكرية حامية، لكنها لم تتخل عن مصالحها أو نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي، وأن الانسحاب كان إعادة تشكيل للحضور البريطاني أكثر منه اختفاءً تامًا¹⁴.

Past Prime Ministers: Harold Wilson: Labour 1964 to 1970, 1974 to 1976, History of the UK Government;
<https://www.gov.uk/government/history/past-prime-ministers/harold-wilson>

¹³ Shohei Sato, Britain and The Formation of the Gulf States: Embers of Empire, Manchester University Press, Manchester 2016, p.51ff

¹⁴ Hessameddin Vaez-Zadeh, Reza Javadi, Reassessing Britain's Withdrawal from the Persian Gulf in 1971 and its Military Return in 2014, Journal of WORLD SOCIOPOLITICAL STUDIES, Vol. 3, No. 1, January 2019, p.2ff

وتؤكد بريطانيا نفسها هذا الاستمرار؛ فعندما أنشأت قاعدة بحرية دائمة في البحرين بعد سنة 2014، وصفتها رسميًا بأنها أول قاعدة بريطانية دائمة في المنطقة منذ الانسحاب من شرق السويس سنة 1971. وهذا يعني أن لندن تميّز بين انتهاء الوجود الدائم آنذاك وبين استمرار علاقاتها الأمنية والعسكرية طوال العقود اللاحقة.

2 - هل خَلَف الانسحاب "فراغًا أمنيًا"؟

شاع في الأدبيات الغربية وصف الانسحاب البريطاني بأنه خَلَف "فراغًا أمنيًا" كان ينبغي ملؤه. غير أن هذا التعبير ليس محايدًا؛ لأنه يفترض أن الخليج لا يستطيع إنتاج نظامه الأمني ذاتيًا، وأن غياب القوة الإمبراطورية يعني بالضرورة غياب الأمن.

وقد اعترضت بعض الوثائق الأميركية نفسها على هذا التصوير. ففي دراسة لمجلس الأمن القومي الأميركي سنة 1970، ورد أن المشكلة لم تكن مجرد "ملء فراغ"، لأن بريطانيا لم تكن تعتزم إنهاء حضورها السياسي والاقتصادي بالكامل، وإنما كانت المنطقة تشهد إعادة ضبط لموازين القوة بعد انتهاء المعاهدات والحماية الرسمية¹⁵.

ويذهب جيمس أونلي إلى أن نظام الحماية البريطاني وفر للحكام الخليجيين فوائد حقيقية، من بينها الحماية من المنافسين الخارجيين، ودعم استقرار الحكم، وتأمين طرق التجارة، لكنه فرض في المقابل قيودًا على السيادة والعلاقات الخارجية. ولذلك كان خروجه يترك الدول أمام انتقال صعب من حماية خارجية ممتدة إلى استقلال قانوني لم يرافقه بالضرورة استقلال دفاعي كامل¹⁶.

أما عبد الله عمران تريم، فيربط نشأة دولة الإمارات مباشرة بقرار الانسحاب البريطاني وبالحاجة إلى بناء اتحاد قادر على مواجهة البيئة الجديدة. ومن ثم، لم يكن تأسيس الإمارات حدثًا منفصلًا عن إعادة تنظيم الأمن الإقليمي، بل استجابة سياسية

¹⁵ U.S. Policy Toward the Persian Gulf, Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972; Jordan, September 1970. Document 91;

<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v24/d91>

¹⁶ James Onley, Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820–1971: The Politics of Protection, Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Occasional Paper No. 4, 2009, p.19ff

لوضع أصبحت فيه الإمارات الصغيرة مطالبة بالعمل المشترك بعد انتهاء الحماية البريطانية¹⁷.

وعليه، كان "الفراغ" نسبيًا. فقد نشأت دول مستقلة واتحاد إماراتي جديد، وكانت السعودية وإيران والعراق قوى إقليمية قائمة، لكن لم تكن هناك مؤسسة أمنية جامعة تتولى تنظيم علاقات هذه الدول. وفي غياب هذه المؤسسة، أصبح السؤال العملي في لندن وواشنطن: أي قوة إقليمية تستطيع المحافظة على التوازن الذي كانت بريطانيا تديره؟

3 - الولايات المتحدة وعدم الرغبة في الحلول المباشر محل بريطانيا

لم تكن الولايات المتحدة في مطلع السبعينيات راغبة في تكرار النموذج البريطاني عبر احتلال عسكري مباشر أو شبكة محميات جديدة. فقد جاءت إدارة ريتشارد نيكسون في ظل حرب فيتنام وتزايد المعارضة الداخلية للتدخلات الخارجية، ولذلك تبنت نهجًا يقوم على دعم حلفاء إقليميين قادرين على حماية المصالح الأميركية.

عبر "مبدأ نيكسون" عن هذه السياسة: تلتزم الولايات المتحدة بالدعم والتسليح والمساندة، لكن الحلفاء المحليين يتحملون العبء الرئيسي في الدفاع عن أقاليمهم. وفي الخليج، تطورت هذه السياسة إلى ما عُرف لاحقًا بـ "العمودين المتساندين": إيران والسعودية.

غير أن الوثائق الأميركية تكشف أن واشنطن لم تكن تنظر إلى العمودين بوصفهما متساويين. فقد وضعت إحدى الدراسات الرسمية الأميركية ترتيبًا واضحًا لسياسة التسليح، جاءت فيه إيران أولاً، ثم السعودية، ثم الكويت وإمارات الخليج الأخرى، وكان الهدف المعلن مساعدة إيران على الاستمرار بوصفها القوة الرئيسية في الخليج¹⁸.

¹⁷Abdullah Omran Taryam, The Establishment of the United Arab Emirates 1950 -85), Croom Helm Ltd, Australia, 1987, pp.29ff, 41ff, 65ff

¹⁸ Foreign Relations, 1969-1976, Volume E-4, Documents on Iran and Iraq, 1969-1972, National Security Decision Memorandum 92, November 7, 1970; <https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69865.htm>

ويؤكد الباحث غريغوري غوس أن النظام الإقليمي الذي بدأ سنة 1971 لم يكن نظامًا ثنائيًا متوازنًا بقدر ما كان نظامًا تتقدم فيه إيران الشاه بوصفها القوة العسكرية الرئيسية، بينما تؤدي السعودية دورًا سياسيًا وماليًا ودينيًا أكثر من كونها قوة عسكرية مكافئة. ويجعل غوس سنة 1971 نقطة البداية لتحليله للعلاقات الدولية في الخليج، لأنها مثّلت نهاية المعاهدات البريطانية وبداية صراع إقليمي جديد على تحديد من يملك حق إدارة أمن المنطقة¹⁹.

وقد لاحظ باحثون معاصرون للسياسة الأميركية أن وصف السياسة بـ"العمودين" كان يخفي حقيقة الاعتماد الأميركي الأكبر على إيران. ففي دراسة منشورة قبيل الثورة الإيرانية، قيل إن الخطاب الأميركي تحدث عن عمودين، لكن التطبيق الفعلي اعتمد بصورة أساسية على إيران للقيام بوظائف القوة الإقليمية²⁰.

4 - لماذا اختارت واشنطن إيران الشاه؟

امتلكت إيران مقومات جعلتها، من منظور واشنطن، المرشح الأقوى لوراثة جزء كبير من وظيفة بريطانيا الأمنية: عدد سكان أكبر، وجيش أكثر تنظيمًا، وموقع يسيطر على الساحل الشمالي للخليج ومضيق هرمز، وعلاقة وثيقة بالولايات المتحدة، وعداء للشيوعية والاتحاد السوفياتي.

وكان الشاه محمد رضا بهلوي يطمح إلى تحويل إيران إلى القوة الأولى في الخليج والمحيط الهندي، ولم يكن يرى نفسه مجرد تابع للسياسة الأميركية. بل استخدم التحالف مع واشنطن للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا التي تسمح له ببناء قوة إقليمية مستقلة نسبيًا.

وتظهر وثائق المحادثات الأميركية أن الشاه كان يبرر طلباته العسكرية الكبيرة بالحاجة إلى ردع العراق والنفوذ السوفياتي وحماية دول الخليج من الاضطرابات

¹⁹ F. Gregory Gause III, The International Relations of the Persian Gulf, Cambridge University Press, 2010, p.16ff

²⁰ R. K. Ramazani, Security in the Persian Gulf, Foreign Affairs, March 1, 1979;

<https://www.foreignaffairs.com/articles/yemen/1979-03-01/security-persian-gulf>

والحركات الراديكالية. وكانت الإدارة الأميركية ترى أن تقوية إيران تخدم هدف منع الاتحاد السوفياتي أو حلفائه من التوسع في الخليج.

لكن الدعم الأميركي لم يكن مجرد استجابة لمخاوف إيرانية؛ فقد التفت طموحات الشاه مع رغبة واشنطن في نقل عبء الأمن إلى حليف إقليمي. ولذلك تدفقت الأسلحة الأميركية المتقدمة إلى إيران بوتيرة غير مسبوقة، وأصبحت طهران الحليف العسكري الأهم للولايات المتحدة في الخليج.

ويلاحظ روح الله رمضاني، أحد أبرز الباحثين الإيرانيين في سياسة بلاده الخارجية، أن إيران في عهد الشاه كانت تسعى إلى الجمع بين التفوق الإقليمي والتعاون مع الدول الخليجية، لكنها كانت تنطلق من اعتقاد راسخ بأن حجمها وتاريخها وقدراتها يمنحانها دوراً قيادياً لا يمكن مساواته بأدوار المشيخات العربية الصغيرة²¹.

وتظهر أعمال رمضاني اللاحقة أن الخطاب الإيراني عن "التعاون الإقليمي" لم يكن منفصلاً عن السعي إلى الاعتراف بإيران بوصفها القوة المركزية في الخليج.

5 - السعودية: العمود الثاني غير المتكافئ

كانت السعودية الركيزة الأخرى للسياسة الأميركية، لكنها لم تكن مكافئة لإيران عسكرياً. اعتمد وزنها على النفط، ومكانتها الدينية، وعلاقاتها العربية والإسلامية، وقدرتها المالية المتصاعدة بعد ارتفاع أسعار النفط.

وقد سعت واشنطن إلى تشجيع التعاون السعودي - الإيراني، لكن العلاقة بين الطرفين لم تكن خالية من التنافس. وتظهر النقاشات في الأوساط الأميركية أن المسؤولين كانوا يدركون صعوبة دفع الملك فيصل والشاه إلى تعاون وثيق، بسبب اختلاف شخصيتيهما وتصور كل منهما لدوره الإقليمي.

كانت السعودية تخشى العراق الجمهوري والحركات القومية واليسارية، كما كانت قلقة من توسع النفوذ السوفياتي في اليمن والعراق والمنطقة. ولذلك وجدت مصلحة

²¹Rouhollah K. Ramazani, The Persian Gulf: Iran's Role, University Press of Virginia, Charlottesville, 1972, pp.102ff, 117.

في التعاون مع إيران الشاه والولايات المتحدة. لكن الرياض لم تكن مرتاحة تمامًا للتفوق الإيراني، ولا لطموح الشاه في تقديم إيران بوصفها القوة الطبيعية المهيمنة على الخليج.

وبذلك قامت سياسة العمودين على تناقض داخلي: كان يفترض أن تتعاون إيران والسعودية في خدمة الاستقرار، بينما كانت كل منهما تراقب الأخرى وتختلف معها في ترتيب المكانة والنفوذ.

6 - سياسة العمودين لم تكن نظامًا للأمن الجماعي

رغم استخدام تعبير "العمودين المتساندين"، لم تُبنَ مؤسسة إقليمية مشتركة تضم إيران والسعودية ودول الخليج الصغيرة والعراق. ولم تكن هناك معاهدة جماعية تحدد التزامات الأطراف، أو آلية لتسوية النزاعات، أو قواعد متوافق عليها لعدم التدخل.

كانت السياسة، في جوهرها، ترتيبًا أميركيًا غير رسمي يقوم على تسليح حليفيين، مع ترجيح إيران عسكريًا. ولذلك لم يكن أمن الدول الصغيرة ناتجًا عن مشاركتها المتكافئة في صناعة النظام، بل عن افتراض أن إيران والسعودية ستوفران البيئة التي تخدم المصالح الغربية وتحول دون صعود العراق أو الاتحاد السوفياتي أو الحركات الثورية.

وهذا الفارق جوهرى بين "توازن القوى" و"الأمن الجماعي". ففي الأمن الجماعي، تنفق الدول على أن الاعتداء على إحداها يهدد الجميع، وتخضع العلاقات لقواعد مشتركة. أما في سياسة العمودين، فقد جرى اختيار دولتين لتأدية وظيفة أمنية نيابة عن بقية الإقليم، من دون بناء شرعية جماعية لهذا الدور.

ولهذا بقي النظام هشًا، يعتمد على بقاء الشاه وتحالفه مع واشنطن، وعلى قدرة السعودية وإيران على احتواء خلافتهما. وما إن سقط النظام الملكي الإيراني سنة 1979 حتى انهارت السياسة بأكملها.

التقييم النقدي لمرحلة ما بعد 1971

لم يؤد الانسحاب البريطاني إلى بناء نظام إقليمي مستقل، وإنما إلى إعادة توزيع وظائف الحماية. انتقلت المنطقة من إمبراطورية تدير العلاقات مباشرة إلى قوة عظمى تسلم قوى محلية وتدعمها.

وقد نجحت سياسة العمودين جزئياً في منع ظهور فراغ عسكري مباشر وفي احتواء النفوذ السوفياتي، لكنها أخفقت في بناء قواعد أمنية مشتركة. كما عززت التفاوت بين إيران والدول العربية الصغيرة، وربطت الاستقرار باستمرار نظام الشاه وتحالفه مع الولايات المتحدة.

ويمكن تلخيص نقاط الضعف البنيوية في هذه السياسة في الآتي:

أولاً، أنها اعتمدت على قوة إيران لا على قبول إقليمي شامل بقيادتها.

ثانياً، أنها منحت السعودية دوراً مهماً لكنه غير متكافئ مع الدور العسكري الإيراني.

ثالثاً، أنها استبعدت العراق، وهو أحد أكبر أطراف الخليج، ودفعته إلى النظر إلى الترتيب بوصفه موجهاً ضده.

رابعاً، أنها لم تنشئ مؤسسة أمنية أو آلية لتسوية النزاعات.

خامساً، أنها جعلت استقرار الخليج مرتبطاً ببقاء أنظمة سياسية بعينها، لا بقواعد مستقلة عن تغير الحكام.

سادساً، أنها أخضعت سيادة الدول الصغيرة لترتيب الأولويات الغربية.

لهذا لم يكن انهيار سياسة العمودين بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 حادثاً مفاجئاً، بل نتيجة لهشاشة نظام قام على شخص الشاه وتحالفاته، ولم يحم على عقد أمني إقليمي.

ومع سقوط الشاه، لم تفقد الولايات المتحدة حليفاً فحسب، بل فقدت الأداة التي بنت عليها استراتيجيتها الخليجية. وكان الرد الأميركي هو الانتقال من الأمن بالوكالة إلى الاستعداد للتدخل المباشر، وهو التحول الذي تجسد في "مبدأ كارتر" سنة 1980 ثم في بناء قوة الانتشار السريع والقيادة المركزية الأميركية.

في نهاية المطاف، تكشف مرحلة 1968 - 1979 أن نهاية الاستعمار الرسمي لم تكن نهاية التدويل. فقد تحولت الحماية من صيغة بريطانية قائمة على المعاهدات والمقيميات إلى صيغة أميركية قائمة على التسليح والتفويض الإقليمي.

لكن هذا التحول لم يمنح الخليج نظامًا آمنًا جماعيًا. كانت إيران الشاه القوة العسكرية الأساسية، وكانت السعودية العمود المالي والسياسي الثاني، بينما بقيت الدول الصغيرة في موقع المتلقي للحماية أكثر من كونها شريكة متكافئة في صياغة قواعد الأمن.

وبذلك دخل الخليج سنة 1979 من دون مؤسسة إقليمية مشتركة، ومع اعتماد كبير على دولة واحدة هي إيران. وعندما سقط نظام الشاه، انهارت البنية التي أقامتها واشنطن، وبدأت مرحلة أكثر اضطرابًا امتدت من الحرب العراقية - الإيرانية ومبدأ كارتر والتدخل العسكري الأميركي المباشر.

الثورة الإسلامية الإيرانية وانهيار نظام الشاه الأمني

1- الثورة بوصفها انقلابًا في تعريف الأمن

لم تؤدّ الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 إلى تغيير النظام السياسي هناك فحسب، بل غيرت البنية الأمنية للخليج بأكملها. فقد كانت إيران الشاه الركيزة العسكرية الأساسية في سياسة "العمودين المتساندين"، وكان استقرار النظام الإقليمي الأميركي يعتمد على بقاء طهران حليفًا لواشنطن ومصدرًا لضبط التوازن في مواجهة العراق والاتحاد السوفياتي والحركات الثورية.

وبسقوط الشاه، فقدت الولايات المتحدة الحليف الذي بنت عليه جزءًا كبيرًا من استراتيجيتها الخليجية، بينما وجدت السعودية ودول الخليج العربية نفسها أمام قوة إقليمية كبيرة لم تعد ملتزمة بالنظام السابق، بل رفعت خطابًا ثوريًا يرفض الهيمنة الأميركية ويدعو إلى التحرر من الاستكبار العالمي.

لم تكن المخاوف الخليجية مرتبطة فقط بتحول إيران من ملكية إلى جمهورية إسلامية، بل بالطابع العابر للحدود الذي اتخذته الخطاب الثوري. فقد انتقدت القيادة الإيرانية الملكيات الخليجية، التي ربطت شرعيتها بالحماية الغربية، وقدمت الثورة بوصفها نموذجًا للتحرر من كافة أشكال الهيمنة الامبريالية في العالم. وفي المقابل، لم تكن الثورة الإيرانية تتحرك في فراغ؛ فقد وجدت في بعض المجتمعات الخليجية بيئات متأثرة بالتمييز السياسي والاجتماعي، وهو ما جعل الخوف من "تصدير الثورة" يمتزج بخوف الأنظمة من أزماتها الداخلية.

ومن ثم، أعادت الثورة تعريف التهديد على مستويين: تهديد عسكري واستراتيجي مصدره إيران، وتهديد سياسي - أيديولوجي يمس شرعية النظم الخليجية. وهذا ما يفسر أن تعامل دول الخليج مع إيران بعد سنة 1979 لم يكن مجرد سياسة خارجية تجاه دولة منافسة، بل جزءًا من سياسات أمن النظام في الداخل.

2 - أزمة الرهائن وإعادة بناء العداء الأميركي - الإيراني

زاد احتجاز موظفي السفارة الأميركية في طهران في 4 نوفمبر 1979 من حدة القطيعة بين إيران والولايات المتحدة. فقد تحولت واشنطن، في الخطاب الثوري الإيراني، من حليف للنظام السابق إلى رمز للهيمنة والتدخل في الشؤون الإيرانية. وفي المقابل، أصبحت الجمهورية الإسلامية في التصور الأميركي قوة معادية قادرة على تهديد المصالح الغربية والكيانات الوظيفية الخليجية على الضفة الغربية من الخليج.

لكن أزمة الرهائن لم تكن وحدها التي دفعت واشنطن إلى إعادة صياغة استراتيجيتها. ففي ديسمبر 1979 دخلت القوات السوفياتية أفغانستان، وهو ما أثار مخاوف أميركية من احتمال اقتراب الاتحاد السوفياتي من الخليج والمحيط الهندي ومصادر الطاقة. وقد بدأ "مبدأ كارتر" يتبلور في أواخر نوفمبر 1979، في ظل أزمة الرهائن، ثم اكتسب بعدًا أكثر إلحاحًا عقب التدخل السوفياتي في أفغانستان²².

²² Richard J. Samuels, Carter Doctrine, Britanica; <https://www.britannica.com/topic/Carter-Docctrine>

وعليه، لم يكن التحول الأميركي متعلقاً بإيران وحدها، بل بجمع واشنطن بين ثلاثة مخاطر في تصور استراتيجي واحد: انهيار الحليف الإيراني، وعدم استقرار الأنظمة الخليجية، واحتمال التوسع السوفياتي نحو منطقة النفط.

مبدأ كارتر وتحويل الخليج إلى "مصلحة حيوية" أميركية

1 - الإعلان

في خطاب حالة الاتحاد في 23 يناير 1980، أعلن الرئيس جيمي كارتر أن أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج ستُعدّ اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وأن واشنطن ستتصدى لها بالوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية. وبذلك أُدرج الخليج رسمياً ضمن المناطق التي لا تقبل الولايات المتحدة بتحول موازين القوة فيها ضد مصالحها²³.

كان الخطاب موجهاً في ظاهره إلى الاتحاد السوفياتي، ولذلك استخدم تعبير "قوة خارجية". لكنه أسس لمبدأً أوسع تجاوز التهديد السوفياتي نفسه؛ إذ أصبحت الولايات المتحدة ترى أمن الخليج وتدفق الطاقة جزءاً من أمنها القومي، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وهكذا، إضافةً لمبدأ كارتر الخليج إلى قائمة المناطق المصنفة ضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة، إلى جانب أوروبا الغربية واليابان وشرق المتوسط. وهذه الصياغة مهمة لأنها تعني أن الخليج لم يعد مجرد منطقة صديقة تحتاج إلى المساعدة، بل مجالاً استراتيجياً يمكن الدفاع عنه عسكرياً بصورة مباشرة.

2 - من الردع السياسي إلى البنية العسكرية

²³ Jimmy Carter's State of the Union Address, 1980;

https://ballotpedia.org/Jimmy_Carter%27s_State_of_the_Union_Address,_1980

لم يقتصر مبدأ كارتر على الإعلان السياسي. فقد شرعت الولايات المتحدة في تطوير قوة الانتشار السريع، وتوسيع قدراتها على نقل القوات والمعدات إلى الخليج والمحيط الهندي، وبناء ترتيبات للوصول إلى المطارات والموانئ والمنشآت العسكرية في دول المنطقة.

وتطورت قوة الانتشار السريع لاحقًا إلى القيادة المركزية الأميركية، التي أصبحت مسؤولة عن منطقة واسعة تضم الخليج والعراق وإيران وأفغانستان وأجزاء أخرى من غرب آسيا وآسيا الوسطى. وبذلك جرى الانتقال من سياسة تقوم على تمكين إيران والسعودية إلى سياسة تحتفظ فيها الولايات المتحدة بالقدرة على التدخل المباشر.

لكن هذا التحول لم يؤد فورًا إلى إقامة القواعد الواسعة التي ظهرت بعد سنة 1990. فقد كانت دول خليجية عديدة مترددة في إظهار وجود عسكري أميركي كبير على أراضيها، بسبب الحساسيات الداخلية والقومية والإسلامية. ولهذا اعتمدت واشنطن في البداية على تسهيلات غير معلنة أو محدودة، وعلى الوجود البحري، والتخزين المسبق، والقدرة على إدخال القوات عند الحاجة.

3 - الدلالة السياسية لمبدأ كارتر

يمكن قراءة مبدأ كارتر بطريقتين متعارضتين:

الأولى: من المنظور الأميركي والخليجي، كان المبدأ ضماناً لمنع قوة كبرى، ولا سيما الاتحاد السوفياتي، من السيطرة على المنطقة أو تهديد تدفق النفط. وقد منح الدول الصغيرة رسالة ردع مفادها أنها لن تُترك وحدها أمام قوة إقليمية أو دولية متفوقة.

الثانية: من المنظور الإيراني، فقد كان الإعلان تكريساً لاعتبار الخليج مجال نفوذ أميركي، لا إقليمياً تديره دوله. كما حمل افتراضاً بأن واشنطن تملك حق تحديد القوة المقبولة والقوة المرفوضة، وحق استخدام القوة لحماية تعريفها الخاص للاستقرار.

ومن هنا ظهر تناقض سيستمر في العقود اللاحقة: ما تراه الولايات المتحدة ودول الخليج "مظلة أمنية" تراه إيران "عسكرة أجنبية"، وما تصفه إيران بالدفاع عن استقلال الإقليم تراه الدول العربية محاولة إيرانية لفرض الهيمنة عليها.

الحرب العراقية - الإيرانية وإعادة تشكيل التوازن الخليجي

1 - أسباب الحرب ومسؤولية البدء بها

اندلعت الحرب المفتوحة في 22 سبتمبر 1980 عندما شن العراق هجوماً واسعاً على إيران. وقد سبقتها أشهر من المناوشات الحدودية والتصعيد السياسي وتبادل الاتهامات والتدخل في الشؤون الداخلية.

تدخلت في قرار القيادة العراقية عدة دوافع: النزاع حول شط العرب واتفاق الجزائر لسنة 1975، والخوف من تأثير الثورة الإسلامية في الشيعة العراقيين، وطموح صدام حسين إلى ترسيخ موقع العراق بوصفه القوة العربية الرئيسية في الخليج، والاعتقاد بأن الجيش الإيراني ضعف نتيجة الثورة والتطهير ونقص قطع الغيار بعد القطيعة مع الولايات المتحدة.

وتوضح الموسوعة الإيرانية أن العراق خطط في البداية لحرب محدودة وسريعة، مستفيداً من اضطراب الجيش الإيراني والعقوبات على قطع الغيار الأميركية، ومتوقعاً أن تنتهي العمليات قبل أن تستطيع طهران إعادة تنظيم قواتها. غير أن الحسابات العراقية أخفقت، وتحولت الحرب القصيرة المتوقعة إلى صراع استنزافي استمر ثمانين سنوات²⁴.

ولا يبرر الخطاب الثوري الإيراني أو تدخل طهران في الشأن العراقي الغزو العراقي؛ فالمسؤولية عن بدء الحرب النظامية الواسعة تقع على القيادة العراقية التي اختارت

²⁴Saskia M. Gieling, IRAQ vii. IRAN-IRAQ WAR, Encyclopaedia Iranica, Vol. XIII, Fasc. 6, December 15, 2006; <https://www.iranicaonline.org/articles/iraq-vii-iran-iraq-war/>

عبور الحدود واستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية وإقليمية. لكن تفسير الحرب لا يكتمل من دون الإقرار بأن العلاقات كانت قد وصلت قبل الغزو إلى مستوى مرتفع من التدخل المتبادل والعداء الأيديولوجي والصراع على الشرعية.

2 - من الحرب المحدودة إلى الحرب الوجودية

توقعت بغداد أن يؤدي الهجوم إلى انتزاع مكاسب حدودية وإضعاف الثورة وربما إسقاط النظام الإيراني أو دفعه إلى تسوية سريعة. لكن إيران استطاعت وقف التقدم العراقي، ثم استعادت معظم الأراضي التي احتلها العراق.

وبعد استعادة مدينة خرمشهر في مايو 1982، كان أمام القيادة الإيرانية خيار قبول وقف الحرب أو مواصلة القتال داخل الأراضي العراقية. اختارت إيران الاستمرار، مطالبة بمعاقبة العراق وتعويضها وإسقاط نظام صدام حسين أو إضعافه جذريًا.

مثل هذا القرار نقطة تحول في نظرة دول الخليج إلى الحرب. ففي بدايتها، كان العراق هو الدولة المعتدية، لكن انتقال القوات الإيرانية إلى الهجوم داخل العراق، ورفع شعارات إسقاط النظام البعثي، عززا خوف الملكيات الخليجية من انتصار إيراني قد يغير التوازن السياسي في المنطقة.

وهكذا تحولت الحرب في التصور الخليجي من نزاع عراقي - إيراني إلى حاجز يفصل الملكيات العربية عن الثورة الإيرانية. وأصبح بقاء العراق، رغم طبيعته الجمهورية والبعثية وخلافاته السابقة مع الخليج، مصلحة أمنية خليجية.

دول الخليج ودعم العراق

1 - الدعم المالي والسياسي

قدمت السعودية والكويت، بدرجات كبيرة، دعمًا ماليًا للعراق خلال الحرب. وقد كشف الملك عبد الله، ملك السعودية، لوفد عراقي زار الرياض في 2013 بأن بلاده دعمت نظام صدام حسين بثلاثين مليار دولار خلال الحرب العراقية الإيرانية. كما قدمت دول خليجية أخرى دعمًا سياسيًا ولوجستيًا متفاوتًا. وقد رأت هذه الدول أن هزيمة

العراق ستفتح الطريق أمام إيران للهيمنة على الخليج أو توسيع نفوذها السياسي داخل المجتمعات العربية.

ويبين غيرد نونمان أن علاقات دول الخليج بالحرب لم تكن موحدة أو ثابتة، لكنها اتجهت بصورة عامة إلى دعم العراق باعتباره الطرف القادر على موازنة إيران، مع احتفاظ عمان وبعض الإمارات، ولا سيما دبي، بقنوات أكثر مرونة مع طهران²⁵.

وهكذا وضعت الحرب أغلب دول الخليج العربية، مع استثناءات وتحفظات جزئية، في مواجهة سياسية ومالية مع الجمهورية الإسلامية، مشيرة إلى تمويل دول الخليج للمجهود الحربي العراقي وتقديم الكويت تسهيلات للعراق.

لم يكن هذا الدعم بلا ثمن. فقد تراكت على العراق ديون كبيرة للسعودية والكويت، وسيصبح الخلاف حولها بعد انتهاء الحرب أحد عناصر الأزمة التي سبقت غزو الكويت سنة 1990. كما أن الدعم الخليجي خلق في إيران ذاكرة سياسية تعتبر أن الملكيات العربية شاركت في الحرب عليها، ولم تكن أطرافاً محايدة.

2 - اختلاف المواقف الخليجية

رغم وجود اتجاه عام مؤيد للعراق، لم تكن سياسات دول الخليج متطابقة. فقد اتبعت عُمان نهجاً أكثر حذراً، واحتفظت بعلاقات مع إيران، كما سعت في مراحل مختلفة إلى الوساطة. أما دبي فواصلت علاقات تجارية مهمة مع السوق الإيرانية. وفي المقابل، كانت الكويت والسعودية أكثر انخراطاً في دعم بغداد بسبب موقعهما الجغرافي وشعورهما المباشر بالخطر.

ويظهر هذا الاختلاف أن مجلس التعاون لم يكن، حتى بعد تأسيسه، تحالفاً عسكرياً موحداً كاملاً، بل إطاراً لتنسيق دول تتفاوت تصوراتها للتهديد وعلاقاتها بإيران والعراق.

تأسيس مجلس التعاون الخليجي سنة 1981

²⁵ Gerd Nonneman, "The Gulf States and the Iran-Iraq War: Pattern Shifts and Continuities," in Lawrence G. Potter and Gary G. Sick (eds), *Iran, Iraq, and the Legacies of War*, Palgrave Macmillan, New York, 2004, p.168.

1 - السياق الأمني

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي في 25 مايو 1981، بعد أقل من تسعة أشهر على اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، وبمشاركة السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان. وينص ميثاق المجلس على التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات²⁶.

لم يذكر الميثاق أن المجلس أنشئ لمواجهة إيران، ولم يكن تأسيسه نتيجة الحرب وحدها؛ فقد سبقته مشاريع وتفاهات وحدوية واقتصادية بين دول الخليج. لكن التوقيت جعل الأمن الإقليمي عاملاً رئيسياً في تسريع قيامه. فقد اجتمعت الثورة الإيرانية والحرب والاضطرابات الداخلية لتدفع الملكيات الست إلى إنشاء إطار مؤسسي يميزها عن إيران والعراق معاً.

2 - مجلس التعاون: مؤسسة تعاون أم كتلة أمنية؟

يحمل مجلس التعاون منذ تأسيسه ازدواجاً وظيفياً. فهو منظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكنه نشأ أيضاً تحت ضغط أمني واضح. وقد حاولت دوله تطوير التنسيق العسكري، وصولاً إلى إنشاء "قوة درع الجزيرة"، إلا أن القدرات الدفاعية المشتركة بقيت محدودة مقارنة باعتماد الدول الأعضاء على التحالفات الثنائية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وتكشف هذه المفارقة أن دول المجلس بنت مؤسسة إقليمية عربية، لكنها لم تتخل عن التوازن الخارجي. وبذلك نشأ نظامان متوازنان:

1- نظام معلن للتعاون الخليجي الجماعي.

2- نظام فعلي يقوم على العلاقات الدفاعية الثنائية مع القوى الغربية.

²⁶ مجلس التعاون الخليجي TRT/GCC3/001 : ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مع النظام الداخلي) الصادر في 25 مايو 1981، الرابط: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/590123>

ومع مرور الوقت، أصبح النظام الثاني أكثر قدرة عملياتية من الأول. فالتسليح والتدريب والاستخبارات والدفاع الجوي ظلت مرتبطة بدرجة كبيرة بالولايات المتحدة والدول الغربية، بينما بقي التكامل العسكري الخليجي أقل من الطموحات المعلنة.

3 - استبعاد إيران والعراق

أسس مجلس التعاون إطارًا يجمع الدول العربية الملكية الست، لكنه لم ينشئ نظامًا للأمن الخليجي بمعناه الجغرافي الشامل؛ لأنه استبعد إيران والعراق.

كان هذا الاستبعاد مفهومًا في سياق الحرب والخوف من الدولتين الكبيرتين، لكنه أنتج مشكلة طويلة الأمد: أصبحت دول الخليج العربية تمتلك مؤسستها الخاصة، بينما بقيت إيران والعراق خارجها، رغم أن أمنهما متداخل جغرافيًا واستراتيجيًا مع أمن المجلس. وهكذا أسهم مجلس التعاون في زيادة التنسيق بين أعضائه، لكنه لم يحل معضلة الأمن الإقليمي. بل يمكن القول إنه نظم جانبًا واحدًا من المركب الأمني الخليجي، من دون بناء إطار يضم جميع القوى الواقعة داخله.

عسكرة النفط واندلاع "حرب الناقلات"

1 - انتقال الحرب إلى البحر

ابتداءً من سنة 1984، اتسع نطاق الحرب ليشمل ناقلات النفط والمنشآت البحرية. استهدف العراق صادرات النفط الإيرانية، ولا سيما السفن المتجهة إلى جزيرة خرج، وردت إيران باستهداف ناقلات مرتبطة بالدول الداعمة للعراق.

أدى ذلك إلى تحويل الخليج من فضاء تجاري دولي إلى منطقة عمليات عسكرية. ولم تعد الحرب محصورة في الجبهات البرية بين العراق وإيران، بل أصبحت تهدد سفناً ومنشآت تعود إلى دول لم تكن طرفاً رسمياً في القتال.

وكان لاستهداف الملاحة أثر استراتيجي بالغ؛ لأن اقتصاد دول الخليج يعتمد على تصدير النفط بحرًا، ولأن القوى الصناعية المستوردة للطاقة رأت في تهديد الناقلات خطرًا يتجاوز أطراف الحرب.

2 - الكويت وطلب الحماية الخارجية

كانت الكويت من أكثر الدول تعرضًا للتهديد بسبب دعمها العراق وموقعها القريب من الجبهة. ومع تصاعد الهجمات، طلبت حماية دولية لناقلاتها، وتواصلت مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وافقت الولايات المتحدة في سنة 1987 على إعادة تسجيل ناقلات كويتية تحت العلم الأميركي ومرافقتها عسكريًا في الخليج ضمن عملية "إرنست ويل". وبدأت العمليات الفعلية في يوليو 1987، وتحولت إلى واحدة من أكبر عمليات الحراسة البحرية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية²⁷.

ولا يمكن فهم القرار بكونه مجرد حماية تقنية للسفن فحسب. فقد نقل واشنطن من موقع الداعم السياسي والعسكري غير المباشر إلى موقع الطرف العملي داخل الحرب. وأصبحت السفن الأميركية معرضة للهجوم، وأصبحت القوات الإيرانية والأميركية تعمل في مجال بحري واحد ضمن مستويات متصاعدة من الاحتكاك.

3 - تدويل الخليج بدل تحييده

كان بالإمكان نظريًا معالجة تهديد الملاحة من خلال ترتيبات دولية محايدة تشمل جميع السفن وتفرض وقف الهجمات على الطرفين. لكن إعادة تسجيل ناقلات دولة داعمة للعراق تحت العلم الأميركي جعلت العملية، في نظر إيران، منحازة إلى خصومها.

²⁷ Andrew R. Marvin, Operation Earnest Will—The U.S. Foreign Policy behind U.S. Naval Operations in the Persian Gulf 1987–89; A Curious Case, Naval War College Review, Vol.73, No.2, Spring 2020, P.1FF; <https://digital-commons.usnwc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=8115&context=nwc-review>

ومن وجهة النظر الكويتية والأميركية، كانت الناقلات التجارية تتعرض لتهديد غير مشروع، وكانت الحماية إجراءً دفاعياً يضمن حرية الملاحة. أما من وجهة النظر الإيرانية، فقد سمحت الولايات المتحدة والدول الغربية للعراق بمهاجمة صادرات إيران، ثم تدخلت لحماية ناقلات الدول التي تمول بغداد.

تعكس هذه المفارقة الطبيعة المزدوجة للتدخل الأجنبي: فهو يحمي ممرات التجارة، لكنه يصبح جزءاً من الحرب عندما تكون الحماية انتقائية أو مرتبطة بطرف دون آخر.

4 - التصعيد الأميركي - الإيراني

أدت عمليات الحراسة إلى سلسلة من المواجهات المباشرة. فقد اصطدمت ناقلات وسفن بالأغام بحرية، وهاجمت القوات الأميركية منشآت وقوارب إيرانية، وتصاعدت المواجهة إلى عملية "براينغ مانتييس" في أبريل 1988، التي دمرت خلالها الولايات المتحدة منصات نفطية وسفنًا إيرانية.

وتشير دراسة ريتشارد موبلي الصادرة عن جامعة الدفاع الوطني الأميركية إلى أن عملية "إرنست ويل" لم تكن مجرد مهمة لمرافقة ناقلات النفط الكويتية، بل مثلت عملية متدرجة من القرارات السياسية والعسكرية الهادفة إلى تحقيق الردع دون الانزلاق إلى حرب شاملة، إلا أن سلسلة الحوادث البحرية والاشتباكات المتعاقبة أدت إلى توسيع الانخراط العسكري الأميركي وأفضت في نهاية المطاف إلى مواجهات مباشرة مع إيران خلال عامي 1987-1988²⁸.

ومثلت هذه المرحلة أول مواجهة عسكرية واسعة نسبياً بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية. ومنذ ذلك الوقت، لم تعد إيران تنظر إلى الوجود البحري الأميركي بوصفه عاملاً خارجياً محايداً، بل بوصفه قوة تدخلت عملياً إلى جانب العراق وداعميه الخليجيين.

²⁸ Richard A. Mobley, Deterrence Without Escalation: Fresh Insights into U.S. Decisionmaking During Operation Earnest Will, National Defense University Press, July 27, 2022; <https://tinyurl.com/3wkh6brw>

5 - إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية

بلغ التصعيد ذروة مأساوية في 3 يوليو 1988، عندما أسقطت السفينة الأميركية "يو إس إس فينسنس" طائرة الخطوط الجوية الإيرانية الرحلة 655 فوق الخليج، ما أدى إلى مقتل جميع ركابها وأفراد طاقمها.

قالت الولايات المتحدة إن الطاقم اعتقد خطأ أن الطائرة تمثل تهديداً عسكرياً، بينما رأت إيران أن الحادث كشف النتائج الكارثية لعسكرة الخليج ووجود قوات أجنبية تعمل في بيئة شديدة التوتر.

وقد ترسخ إسقاط الطائرة في الذاكرة السياسية الإيرانية بوصفه دليلاً على أن التدخل الأميركي لم يكن حماية محايدة للملاحة. وبصرف النظر عن الجدل المتعلق بالنية والخطأ العمليتي، فإن الحادث يوضح كيف يمكن للانتشار العسكري المكثف أن يحول خطأً في التقدير إلى كارثة إنسانية وسياسية.

استخدام الأسلحة الكيميائية وحدود النظام الدولي

استخدم العراق الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع خلال الحرب، سواء ضد القوات الإيرانية أو ضد سكان أكراد داخل العراق. وأرسلت الأمم المتحدة منذ سنة 1984 بعثات للتحقيق في الاتهامات، وأكدت تقاريرها استخدام عوامل كيميائية في الحرب²⁹.

وتشير دراسة متخصصة في عدم الانتشار إلى أن مجلس الأمن تناول استخدام الأسلحة الكيميائية في عدد من القرارات، منها القرارات 582 و598 و612، لكنه تجنب في

²⁹ Report of the mission dispatched by the Secretary-General to investigate allegations of the use of chemical weapons in the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq : note / by the Secretary-General, UN. Secretary-General, 20 July, 1988; file:///C:/Users/user/Downloads/S_20060-EN.pdf

مراحل مهمة تسمية العراق بصورة صريحة بالقدر الذي يتناسب مع حجم الاستخدام الموثق، نتيجة التوازنات السياسية ودعم قوى دولية وعربية لبغداد³⁰.

وفي القرار 612 الصادر في مايو 1988، أدان مجلس الأمن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية، وأكد ضرورة الالتزام ببروتوكول جنيف لسنة 1925، ودعا الدول إلى فرض رقابة صارمة على تصدير المواد التي يمكن استخدامها في إنتاجها.

وتكشف هذه القضية انتقائية النظام الدولي خلال الحرب. فقد كانت القوى الغربية والاتحاد السوفياتي ودول إقليمية عديدة تخشى انتصار إيران، ولذلك لم ترغب في اتخاذ خطوات تؤدي إلى انهيار العراق، حتى عندما كان استخدامه للأسلحة الكيميائية موثقًا.

القرار 598 ونهاية الحرب

اعتمد مجلس الأمن القرار 598 في 20 يوليو 1987، داعيًا إيران والعراق إلى وقف فوري لإطلاق النار، ووقف جميع العمليات العسكرية، وسحب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليًا، وإطلاق أسرى الحرب، وإرسال مراقبين دوليين للإشراف على التنفيذ³¹.

قبل العراق القرار سريعًا، بينما رفضته إيران في البداية أو تحفظت على تطبيقه قبل تحديد الطرف المعتدي. فقد كانت طهران ترى أن مساواة القرار بين الطرفين تتجاهل حقيقة أن العراق بدأ الحرب.

³⁰ Javed Ali, Chemical Weapons and the Iran -Iraq War: A Case Study in Noncompliance, The Nonproliferation Review Spring, 2001, pp.43ff; <https://nonproliferation.org/wp-content/uploads/npr/81ali.pdf>

³¹ Resolution 598 (1987) / adopted by the Security Council at its 2750th meeting, on 20 July 1987, UN. Security Council (42nd year : 1987); <https://digitallibrary.un.org/record/137345?v=pdf>

لكن بحلول صيف 1988 تغير ميزان القوة. استعاد العراق قدرته الهجومية بدعم مالي وتسليحي واسع، وتعرضت إيران لضغوط اقتصادية وبشرية شديدة، وتساعد التدخل الأميركي في الخليج، كما توسع استخدام العراق للأسلحة الكيميائية.

في يوليو 1988 أعلنت إيران قبول القرار. ووصف قائد الثورة الإسلامية الامام الخميني القبول بأنه أشبه بـ"تجرع كأس السم"، في إشارة إلى الفجوة بين أهداف الثورة في الحرب والواقع الذي فرضته موازين القوة والاستنزاف.

دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 20 أغسطس 1988، تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة. لكن الحرب انتهت من دون تسوية شاملة تعالج أسباب الصراع أو تبني نظاماً أمنياً جديداً.

النتائج الاستراتيجية للحرب

1 - تدمير القوتين الإقليميتين

خرج العراق وإيران من الحرب منهكين اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً. لم يتمكن العراق من إسقاط النظام الإيراني أو تحقيق مكاسب إقليمية دائمة، ولم تتمكن إيران من إسقاط النظام العراقي أو تصدير الثورة عبر الانتصار العسكري.

لكن إضعاف الدولتين لم يؤدِّ إلى استقرار الخليج؛ بل خلق اختلالات جديدة. فقد خرج العراق بجيش ضخم وديون هائلة وتوقعات بأن تكافئه الدول الخليجية على دوره في صد إيران. وستتحول هذه التوقعات بعد سنتين إلى نزاع حاد مع الكويت والسعودية.

أما إيران فخرجت مقتنعة بأن الاعتماد على المؤسسات الدولية لا يضمن أمنها، وأنها تحتاج إلى تطوير قدرات ذاتية وغير متماثلة تمنع تكرار العزلة التي واجهتها خلال الحرب. ويمكن تتبع جانب من اهتمامها اللاحق بالصواريخ والقوات البحرية غير التقليدية والشبكات الإقليمية إلى دروس تلك المرحلة.

2 - ترسيخ العداء الإيراني - الخليجي

عمقت الحرب عدم الثقة بين إيران وأغلب دول مجلس التعاون. فقد رأت هذه الدول أن إيران سعت إلى إسقاط النظام العراقي وتهديد استقرارها، بينما رأت إيران أن دول الخليج مؤلت المعتدي ووفرت له التسهيلات واستدعت الولايات المتحدة إلى المنطقة. ومن ثم، لم تنته الحرب بوقف إطلاق النار. استمرت آثارها في تصورات التهديد والذاكرة السياسية والعقائد العسكرية. وأصبح كل طرف يقرأ سياسات الآخر من خلال تجربة الثمانينيات.

3 - إضفاء الشرعية على الحضور الأميركي

كان من أهم نتائج الحرب أنها جعلت الوجود العسكري الأميركي في الخليج أكثر قبولاً لدى الدول العربية. فقد أثبتت حرب الناقلات، من وجهة نظر الحكومات الخليجية، أن مجلس التعاون وحده لا يستطيع حماية الملاحة والمنشآت النفطية. لكن زيادة الحضور الأميركي لم تُلغ التهديد؛ بل جعلت إيران تعتبر القواعد والأساطيل جزءاً من التهديد المباشر. وهكذا عاد منطق معضلة الأمن: زادت الحماية الخليجية، وزاد معها شعور إيران بالخطر.

4 - فشل الأمن الإقليمي الشامل

لم تنتج الحرب مؤتمراً إقليمياً دائماً، أو معاهدة عدم اعتداء، أو نظاماً جماعياً لحماية الملاحة. أوقفت العمليات العسكرية، لكن البنية التي أنتجتها بقيت على حالها:

- دول مجلس التعاون تعتمد على الدعم الغربي.
 - إيران ترفض الوجود الأجنبي وتطالب بنظام تقوده دول المنطقة.
 - العراق يخرج مسلحاً ومتقلاً بالديون.
 - والولايات المتحدة تصبح أكثر استعداداً للتدخل المباشر.
- وبذلك لم تكن نهاية الحرب بداية سلام خليجي، بل مقدمة للحرب التالية.

وفي نهاية المطاف، مثلت سنوات 1979 - 1988 التحول الحاسم من نظام الأمن بالوكالة إلى نظام التدخل الأميركي المباشر. فقد أسقطت الثورة الإسلامية في إيران الركيزة التي اعتمدت عليها واشنطن، ودفع التدخل السوفياتي في أفغانستان وأزمة الرهائن إلى إعلان مبدأ كارتر، ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية لتمنح هذا المبدأ تطبيقه العملي.

دعمت أغلب دول الخليج العراق خوفًا من انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأسست مجلس التعاون لتعزيز تنسيقها، لكنها لم تبين قدرة دفاعية مستقلة أو نظامًا شاملًا يضم إيران والعراق.

وعندما انتقلت الحرب إلى البحر، جرى تدويل الخليج تحت عنوان حماية الملاحة. وفرت البحرية الأميركية حماية فعلية لبعض الناقلات، لكنها أصبحت في الوقت نفسه طرفًا في الحرب، ووقعت مواجهات مباشرة مع إيران، وانتهى التصعيد إلى حوادث عسكرية وإنسانية خطيرة.

أما الأمم المتحدة، فقد نجحت في النهاية في توفير إطار لوقف إطلاق النار، لكنها لم تستطع خلال سنوات الحرب منع استخدام الأسلحة الكيميائية، أو فرض قواعد متساوية، أو بناء تسوية سياسية دائمة.

وهكذا خرج الخليج من الحرب أكثر عسكريًا وأشد اعتمادًا على الخارج وأعمق انقسامًا. وبعد أقل من عامين، سيغزو العراق الكويت، لتدخل المنطقة مرحلة جديدة يتحول فيها الوجود العسكري الأجنبي من انتشار بحري واحتياطي إلى قواعد برية وجوية دائمة.

يتبع...